أطلق لجنة حلّ النزاعات في مجال حماية المستهلك

حكيم: مستقلة وتبتّ بالشكاوى في وقت قصير

أطلق وزير الاقتصاد والتجارة ألان حكيم عمل «لجنة حلّ النزاعات في مجال حماية المستهلك لدى وزارة الاقتصاد والتجارة» خلال مؤتمر صحافي عقده في مكتبه أمس، حضره رئيس اللجنة القاضي الياس شيخاني، ممثل غرفة بيروت وجبل لبنان نبيل فهد، ممثلة جمعيات حماية المستهلك ليلى الحركة، والخبير القانوني في مديرية حماية المستهلك المحامي زياد عاشور.

ولفت حكيم إلى أنه يولي موضوع حماية المستهلك «أهمية خاصة لأنها قضية أساسية في سياسة الوزارة، التي اعتمدت أدوات عدّة لتساعد المستهلك على إيصال شكواه إلى مديرية حماية المستهلك من «فايسبوك» إلى الـ«تويتر» وغيره من وسائل الاتصال والتواصل».

واشار إلى أنّ « اللجنة هي المرجع الأول والأخير للمستهلك في مواضيع محدّدة، وتضمّ قاضياً وممثلين عن المحترف والمستهلك، ونريد أن تباشر هذه اللجنة التي شكلت منذ فترة عملها لتأمين المتابعة ، خصوصاً أنّ هذه اللجنة تبتّ بالنزاعات في وقت قصير جداً، لأنّ مهلها قصيرة وسريعة، خلافاً لما هو معتمد في القضاء الذي يأخذ وقتاً طويلاً، ونحن نعتبر أنه يجب التجاوب سريعاً مع المستهلك.

وأوضح وزير الاقتصاد أنّ «اللجنة مستقلة ولا ترتبط إلا بعملها، وهناك بعض النقاط القانونية نعمل على إنهائها لتمكين اللجنة من مزاولة عملها بصورة عادية جداً، خصوصاً أنها لجنة الاختصاص الحصري للنظر في النزاعات المدنية في حين أنّ النزاعات الجزائية تبقى من صلاحية القضاء الجزائي».

واعتبر أنّ «الأدوات الموجودة حالياً من الخطّ الساخن 1739 والـ«تويتر» و«فايسبوك» الوزارة والتطبيق الالكتروني جعل من مديرية حماية المستهلك قريبة من المستهلك، الذي بات من السّهل عليه تسجيل شكواه التي تأخذ طريقها إلى الحلّ بدءاً من الوساطة وصولاً إلى لجنة حلّ النزاعات».

ثم شرح شيخاني دور اللجنة ومهامها على صعيد حلّ النزاعات الناشبة بين المستهلك والمحترف والذي يمتاز بتقصير المهل والحكم الذي يصدر ملزما لكلا الطرفين .

أما فهد، فاعتبر أنّ كل الإشكالات بين المحترف والمستهلك «يجب أن تحلّ مباشرة بينهما قبل وصولها إلى أي مرجعية رسمية».

من جهتها، أكدت الحركة أنّ «إطلاق عمل اللجنة خطوة إيجابية في تفعيل حماية المستهلك اللبناني» .

الهيئات الاقتصادية نوّهت بمواقف النواب من السّلسلة

نوّهت الهيئات الاقتصادية بما اعتبرتها «المواقف المتّزنة» الصادرة عن رؤساء الكتل النيابية والنواب في اجتماع الهيئة العامة للمجلس النيابي، والذي جرى تخصيصه لمناقشة مشروع سلسلة الرتب والرواتب المُحال من اللجان النيابية المشتركة.

وثمّنت الهيئات في بيان أمس، «الدور الذي لعبه رئيس المجلس نبيه بري في إدارة الجلسات داخل المجلس، والتي أبرزت حرصاً على الواقع الاقتصادي جرّاء التّداعيات المحتملة التي قد تنجم عن إقرار سلسلة الرتب والرواتب في ظلّ الصّيغة الحالية للمشروع».

ولفت البيان إلى أنّ ما رشح عن اجتماع الهيئة أول من أمس، «لجهة تشكيل لجنة برلمانية لإعادة درس مشروع السلسلة وإصدار التوصيات في شأن ذلك في غضون أسبوعين، يؤكد أنّ تحفظ الهيئات على البنود المتعلّقة بالمشروع، ولا سيّما ما يتصل منها بالزيادات الضريبية لتمويل السلسلة، نابع من حرص الهيئات في الدرجة الأولى على الاقتصاد الوطني، وهذا الأمر أكد عليه معظم النواب الذين حذّروا من التداعيات الخطيرة للسلسلة على البنية الاقتصادية».

ودعت الهيئات اللجنة النيابية الموكلة إعادة درس مشروع السلسلة، إلى «الأخذ في الاعتبار المصلحة الوطنية والهواجس والتّحذيرات الصّادرة عن أهمّ المراجع المالية، سواء حاكم مصرف لبنان أو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والخروج بتعديلات جوهرية من شأنها أن تحافظ على التّماسك المالي للدولة في ظلّ التدهور المستمرّ على مستوى المالية العامة مع تزايد معدّل الدين العام، وأن تلحظ في المقابل حقوق العمّال المكتسبة بما لا يؤدي إلى تآكل الزيادة المرتقبة».

وتابع بيان الهيئات: «في موازاة إصرار بعض القوى السياسية على إقرار السلسلة بأي ثمن، لا بدّ بالتوازي من تنفيذ خطة إصلاحية جوهرية شاملة داخل الإدارات والمؤسّسات والمرافق العامة، وهو ما لا يلحظه مشروع سلسلة الرتب والرواتب في صيغته الرّاهنة، الأمر الذي من شأنه أن يبقي حال الترهّل التي تعيشها مؤسسات الدولة على حالها، ما يزيد العجز المالي للدولة».

كما تمّ التشديد على أنّ «الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية التي تمرّ فيها البلاد، لا تحتمل أي قرارات غير محسوبة، ما قد يُدخل البلاد في نفق شبيه بما تمرّ فيه بعض اقتصادات الدول القريبة والبعيدة وعلى رأسها اليونان، مع الفارق أنّ تلك الدول وجدت مَن ينتشلها، فيما لبنان قد لا يجد مَن ينقذ اقتصاده بدليل أنّ البلاد تحتضن اليوم ما لا يقل عن مليون و200 ألف نازح سوري، ولم يقدّم لهم أي دعم مناسب لمعالجة تداعيات هذه الأزمة الإنسانية المستمرة».

المستشفيات بحثت تحديد أسعار المسلتزمات: عدم تقيّد المستوردين مخالفة لقانون الآداب الطبية

بحث مجلس إدارة نقابة المستشفيات خلال اجتماع عقده برئاسة النقيب سليمان هارون، في المذكرة الرقم 507 تاريخ 2014/3/21، والمتعلقة بتحديد أسعار المغروسات والمستلزمات الطبية المستعملة في العمليات الجراحية ورفض بعض المستوردين التقيّد بها.

وذكّرت النقابة بأنّ إدارة الضمان «خفّضت معظم أسعار المغروسات الطبية المستعملة في جراحة العظم بنسبة 25 في المئة بعدما تبيّن أنّ المستوردين كانوا يسلمون هذه المواد نفسها إلى الطبابة العسكرية في الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي بموجب اتفاقات مباشرة وثنائية بأسعار أقلّ بكثير مما هو محدّد في لائحة الضّمان السابقة، ما استدعى المسؤولين في الضمان وعلى رأسهم وزير العمل سجعان قزي إلى الموافقة على اللائحة الجديدة فور مصادقة مجلس إدارة الضمان عليها. كما أكد وزير الصحة وائل أبو فاعور موافقته على تطبيقها وضرورة التقيّد بها من قبل الجميع، مؤكداً أنه سيعطي تعليماته للعمل بها».

وإذ أعربت عن تأييدها إجراء هذا الخفض، استغربت «أن تكون حجّة المستوردين في تبرير الفروقات والادّعاء بعدم القدرة على تسليم المستلزمات إلى المستشفيات وفقاً للاتفاقات السّارية، أنهم يدفعون جعالات للأطباء في مقابل استعمالهم لمنتجاتهم»، مطالبة نقابة الأطباء «بالتحقق من صحّة هذه المزاعم والتي تشكل مخالفة صريحة لقانون الآداب الطبية في حال ثبوتها، ما يعرّض المستوردين للملاحقة القانونية من قبل السلطات اللبنانية ومن قبل الشركات الأجنبية التي يمثلونها، علماً أنّ القانون الرقم 193 يضمن وبصورة شرعية، تغذية صندوق تقاعد الأطباء من رسم 2 في المئة على جميع هذه المواد وسواها، والذي كان أحد أهمّ أسباب صدوره الحدّ من أي تجاوزات».

وأشارت النقابة إلى «أنّ بعض المستوردين يلجأ إلى تحصيل مبالغ إضافية من المريض مباشرة قبل تسليم المستلزمات اللازمة، والذي يضطر إلى القبول بها خوفاً من ألا تجرى له العملية»، واضعة «هذه المعلومات في تصرف أجهزة الرقابة المسؤولة».

كما دعت «التجار إلى التزام شروط التعاون المعمول بها بينهم وبين المستشفيات بعيداً من روح الاحتكار الذي يضرّ بمصلحة المريض قبل أي شيء، والتعامل بشفافية وإيجابية بما يضمن حقوق الجميع تحت سقف القانون»، مبدية «ملاحظاتها على بعض أسعار المستلزمات المستعملة في عمليات العين والجراحة العامة، وقد وعد المدير العام للضمان الاجتماعي محمد كركي بالنظر في هذا الأمر بإيجابية والعمل على تعديلها إذا ثبت عدم ملاءمتها للأسعار الرائجة».

وأعلنت النقابة أنها ستعقد جمعية عمومية لاتخاذ القرارات الآيلة إلى تأمين استمرارية الخدمات الطبية بالشكل الطبيعي.

ديوان المحاسبة كرّم رئيسه

رمضان: نعمل على توسيع الكادر الوظيفي

رمضان يتسلم درعاً تكريمية من موظفي الديوان

كرّم ديوان المحاسبة رئيسه السابق القاضي عوني رمضان في احتفال أقيم في مبنى الديوان، حضره رئيس الديوان بالإنابة عبد الرضا ناصر، المدعي العام فوزي خميس وحشد من القضاة والموظفين وشخصيات قضائية واجتماعية وإعلامية.

وبعد كلمات لعدد من موظفي الديوان أشادت بمناقبيته، ألقى القاضي رمضان كلمة أشار فيها إلى «أهمية الدور الذي يلعبه ديوان المحاسبة في المحافظة على المال العام والشفافية والمهنية العالية والصدقية في التعاطي مع المسؤوليات الموكلة إليه، لاسيما في الملفات التي غالباً ما كانت لها انعكاسات متفجرة في السياسة بين معشر السياسيين».

وقال: « لقد أيقنت أنّ ديوان المحاسبة هو إرث قديم من دولة المؤسسات في العصر الذهبي وقد انطلق عامي 1959 و 1963».

وأضاف: «من هنا بدأت وتمنيت أن تنتقل عدوى المناقبية في ديوان المحاسبة إلى مختلف الإدارات العامة، وعزمت أن أروي ضمنا الإدارة اللبنانية من خزان الخبرات المكنونة في صرح الديوان، وبالفعل عقدنا الهمّة على توسيع الكادر الوظيفي في الديوان وأطلقنا بعضاً من الزملاء في عدد من المواقع الحساسة لتنهل الإدارة من خبراتهم التي اختمرت في محترف ديوان المحاسبة الذي ينحت الكوادر التي يفخر بها الوطن».

وتابع: «لقد عملنا على تسليط الضوء على هذه المؤسسة حتى أضحت فيصلا لكثير من المشكلات التي تنشب من الخلافات السياسية التي غالباً ما تنعكس على الإدارة، كما عملنا على وضع تشريعات خاصة بالديوان، كما تمكنا من استصدار مراسيم بعد أن نامت فترات طويلة في الأدراج».

متفرقات

● أصدر وزير العمل سجعان قزي أمس تعميماً، ذكّر فيه أصحاب المؤسسات والشركات الخاضعة لقانون العمل «بوجوب التقيّد بالقانون الصادر في 30 نيسان 1959 (تنظيم عيد العمل) الذي نصّ في مادة وحيدة على أنّ «أول أيار عيد رسمي يُعرف بعيد العمل، ويعطل فيه عن العمل جميع الموظفين والعمال والمستخدمين في دوائر الدولة والبلديات والمؤسسات العامة والمؤسسات التجارية والصناعية الخاصة، ولدى أصحاب المهن الحرّة والمؤسّسات التّجارية والصّناعية الخاصّة، باستثناء من تضطره طبيعة عمله إلى الاستمرار فيه كالمؤسسات الاستشفائية».

ودعا قزي إلى «التقيّد بأحكام هذا القانون الذي صدر منذ عشرات السنين ولم يكن صدوره مفاجئاً»، محذّراً بأنّ «كلّ مخالفة من قبل أصحاب العمل لأحكام هذا القانون، يعاقب مرتكبها وفق القوانين المرعية الإجراء».

● شكلت لجنة الزراعة والسياحة لجنة لدرس إعفاء المهرجانات الدولية من الضرائب والرسوم، في جلسة عقدتها في العاشرة والنصف قبل ظهر الأمس في المجلس النيابي برئاسة النائب أيوب حميد.

وتمّ التوافق خلال الجلسة على تشكيل لجنة برئاسة مقرر اللجنة النائب نعمة الله أبي نصر وممثلين عن الإدارات الرسمية المعنية وكذلك الجهات المعنية بهذا الاقتراح على أن تعود اللجنة الفرعية بتقريرها على لجنة الزراعة والسياحة لعرضه ومناقشته واتخاذ القرار المناسب بشأنه.

● حذّرت لجنة المراقبين الجويين من المساس بالحقوق المكتسبة للمراقبين الجويين والتي يضمنها مشروع سلسلة الرتب والرواتب المقرّ في اللجان المشتركة، مما سيؤدي بهم إلى التحرك بسلبية، ما يحتم توقف حركة الملاحة، الأمر الذي يتحمّل مسؤوليته مَن يقف في وجه حقوق المراقبين.

واعتبرت اللجنة في بيان أمس، أنّ التأجيل الأخير وإرسال السلسلة إلى لجنة جديدة، ممارسة تسويفية وضرباً من ضروب المماطلة ومحاولة لشراء الوقت لن يتأتى منها إلا إضاعة لحقوق الموظفين».

وأعلنت اللجنة أنه ومن منطلق حرصها على التصرف بمسؤولية تجاه الشعب اللبناني والمسافرين من لبنان وإليه عبر مطار بيروت الدولي، الذي بات يشكّل البوابة الوحيدة للبنان، سيتمّ تأمين استمرار العمل في فترة الأعياد، «مع إصرارنا على عدم السماح بإضاعة الفرصة في إقرار السّلسلة ككل، بما يحفظ حقوق موظفي القطاع العام، الممثلين برابطة موظفي القطاع العام والتي تشكل مكوّناً أساسياً في هيئة التنسيق النقابية التي تحظى بدعمنا الكامل».

دمشق: حلقة نقاش لجمعية العلوم الاقتصادية عن واقع قطاعي الزراعة والريّ

خلال انعقاد حلقة النقاش (سانا)

أقامت جمعية العلوم الاقتصادية في سورية حلقة نقاش تناولت «واقع ومستقبل قطاعيْ الزراعة والريّ»، وتركزت حول انعكاسات وآثار الأزمة الاقتصادية والاجتماعية على قطاعيْ إدارة واستثمار الموارد المائية والزراعة بشقّيها النباتي والحيواني.

وأوضح عضو الجمعية الدكتور معن داود من الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية أنّ هناك مجموعة عوامل أدت إلى تعميق تأثيرات نقاط الضعف في قطاع المياه والزراعة أهمّها التخطيط غير العقلاني وغير الرشيد للموارد الطبيعية، وعلى رأسها المياه، وغياب مبدأ التشاركية في إدارة القطاعين، إضافة إلى التدهور السريع في الريعية الاقتصادية المباشرة للقطاعين وتفاقم انحسار دور العلم والبحث العلمي.

وبيّن داود أنّ الأثر المباشر للأزمة ظهر في تراجع إنتاجية غالبية المحاصيل والمنتجات الزراعية على المستوى الوطني سواء مكوّنات السلة الغذائية أو تلك التي تشكل أحد مدخلات الصناعات الوطنية ومادة أولية لها، حيث انخفض إنتاج القطن الخام المسوق والمستلم حكومياً انخفاضاً ملحوظاً.

واقترح عضو الجمعية للخروج من الأزمة الراهنة في هذا المجال أن تتمّ إعادة هيكلة الاقتصاد الزراعي وقطاع التزويد بالمياه والعمل على تطوير البنية المؤسّساتية واعتماد مبدأ الإدارة بالأهداف في جميع مؤسسات قطاعي الموارد المائية والزراعة، وإعادة النظر في الخطط الإنتاجية الزراعية، وتعزيز دور التخطيط الإقليمي المكاني وإنجاز المخطط المائي العام لسورية بمكوّناته ذات الطابع البحثي والمعتمدة على تعميم استخدام منتجات البحوث القطاعية، إضافة إلى إعادة النظر بمشروع التحوّل إلى الريّ الحديث وتقييم أدائه ومنتجاته على خلفية نتائج البحوث العلمية القطاعية.

وأشار المشاركون في حلقة النقاش التي حضرها رئيس وأعضاء مجلس إدارة جمعية العلوم الاقتصادية ورئيس اتحاد الغرف الزراعية ومعنيون من وزارتيْ الزراعة والموارد المائية إلى ضرورة تطوير سياسات قطاعي الزراعة والريّ، وكيفية تهيئة الظروف المناسبة للخروج من الأزمة الحالية بأقلّ الأضرار وإزالة مسبّباتها وعناصرها وآثارها، منعاً لحدوث أزمات اقتصادية اجتماعية بنيوية مشابهة مستقبلاً.

شقير عرض مع سفيرة إثيوبيا إنشاء هيئة مشتركة لرجال الأعمال

بحث رئيس اتحاد الغرف اللبنانية رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقير مع سفيرة أثيوبيا في لبنان حليمة محمد فيكي في سبل تنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

وأكد شقير خلال اللقاء اهتمامه بتنمية العلاقات الاقتصادية مع أثيوبيا، لافتاً إلى أنّ «التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين البلدين ما زالا متواضعين، لذلك من الضروري وضع رؤية مستقبلية بين القطاع الخاص في البلدين لتعزيز التعاون الاقتصادي وزيادة التبادل التجاري وإقامة شراكات عمل مشتركة».

كما دعا إلى تنظيم لقاءات عمل بين رجال الأعمال اللبنانيين ونظرائهم الأثيوبيين «لاستكشاف مجالات التعاون المشترك في المجالات المجدية».

من جهتها، عرضت السفيرة الأثيوبية إمكانات الترويج للاستثمارات والصادرات الأثيوبية إلى لبنان، وفتح قنوات للتبادل التجاري بين البلدين ومن خلال لبنان إلى دول المنطقة»، مشيرة إلى أنّ «السفارة الأثيوبية في لبنان في صدد التحضير لتنظيم ندوة خاصة لرجال الأعمال اللبنانيين لتعريفهم بمجالات الاستثمار في أثيوبيا وبطبيعة الاقتصاد الأثيوبي والحوافز التي تمنحها الحكومة الأثيوبية للمستثمرين».

كما أبلغت فيكي رئيس اتحاد الغرف اللبنانية أنّ «وفداً موسعاً من رجال المال والأعمال الأثيوبيين سيزور لبنان بعد فترة من تنظيم الندوة للقاء نظرائهم اللبنانيين، وأنّ البحث يجري حول إنشاء هيئة مشتركة لرجال الأعمال اللبنانيين والأثيوبيين».

شقير يسلّم كتاب الغرفة إلى السفيرة الإثيوبية

تباطؤ نمو الاقتصاد الصيني إلى 7,4 في المئة في الربع الأول

سجل الاقتصاد الصيني في الربع الأول من العام 2014 نمواً بنسبة 7,4 في المئة في تباطؤ واضح بالمقارنة مع نسبة النمو التي سجلت في الفصل الأخير من العام 2013، كما أعلن المكتب الوطني الصيني للإحصاءات أمس الاربعاء.

وبذلك يكون إجمالي الناتج المحلي لثاني أكبر اقتصاد في العالم سجل في الأشهر الثلاثة الأولى من العام نمواً بنسبة تزيد قليلاً (0,1 في المئة) عن المعدل الوسطي لما توقعه 13 خبيراً سبق ان استطلعت آراؤهم بهذا الشأن.

وكان معدل النمو الاقتصادي الصيني في الربع الأخير من العام 2013 بلغ 7,7 في المئة.

مواعيد

● يعقد وزير الصّحة العامة وائل أبو فاعور مؤتمراً صحافياً في عند الساعة الواحدة بعد ظهر اليوم في مكتبه في الوزارة، يتناول فيه الأسس الجديدة لتسعير الدواء.

● تعقد اللجنة العليا للمدرّسين المتعاقدين في مرحلة التعليم الأساسي الرسمي مؤتمراً صحافياً عند الحادية عشرة من صباح اليوم في مقرّ الاتحاد العمالي العام، تحضيراً للاعتصام في 22 من الشهر الحالي أمام وزارة التربية.

● ينفذ الأساتذة الثانويون المتعاقدون اعتصاما أمام وزارة التربية عند الحادية عشرة، يليه مسيرة صامته إلى مقرّ الرئاسة الثانية في عين التينة.

● دعت إدارة مهرجان «ليتل مي ليتل يو «Little me little you» الأطفال والشباب وفندق مونرو - بيروت إلى عرض مسرحية «بياض الثلج والأقزام السبعة»، بدءاً من 19 نيسان للجمهور اللبناني على مسرح فندق مونرو - بيروت، وتستمر حتى أواخر أيار 2014.

وقد تمّ التحضير للعمل الفني الضخم المعروف بـ«سنو وايت» خصيصاً ضمن سلسلة مسرحيات للأطفال ضمن مهرجان الأطفال والشباب «ليتل مي ليتل يو» في دورته الثالثة وهو من توقيع الكاتبة والمخرجة زينة شمّاس عقيقي، والتي كانت قد قدمت من قبل عروض «سندريللا» و«بينوكيو» وغيرها.

تباع البطاقات في جميع فروع فرجن وفندق مونرو - بيروت.

وتدعم هذا الحدث جمعية Brave Heart.

شركة كهرباء جبيل ش.م.ل.

دعوة لحضور الجمعية العمومية العادية

يتشرف مجلس إدارة شركة كهرباء جبيل ش.م.ل. بدعوة المساهمين لحضور الجمعية العمومية العادية للشركة التي ستنعقد يوم السبت بتاريخ 2014/5/10 في تمام الساعة العاشرة صباحاً في مركز الشركة الرئيسي في جبيل وذلك لبحث المواضيع التالية:

1 ـ الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة لسنة 2013.

2 ـ الاستماع إلى تقرير مفوضي المراقبة.

3 ـ الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة الخاص وإلى تقرير مفوض المراقبة الخاص وفقاً لأحكام المادة 158 من قانون التجارة.

4 ـ مناقشة حسابات الشركة لسنة 2013 والمصادقة عليها وإبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.

5 ـ تعيين مفوضي المراقبة لسنة 2014 وتحديد بدل أتعابهم.

6 ـ الترخيص وفقاً لأحكام المادة 158 من قانون التجارة.

7 ـ أمور مختلفة.

مجلس الإدارة

عمّالُه يخشون كارثة اقتصادية تستتبع قطع العلاقات مع موسكو

أمام الشرق الأوكراني خياران: روسيا أو الإفلاس

يتخوّف عمال دونيتسك، التي أعلنها ناشطون انفصاليون أخيراً جمهورية مستقلة عن أوكرانيا، من فقدان وظائفهم وإقفال مصانعهم في حال قطع الدولة العلاقات مع موسكو كردّ فعل كيدي، خصوصاً أنّ روسيا تعتبر زبوناً رئيساً لمنتجات الشرق الأوكراني.

وسط عاصفة من التصفيق استقبل عمّال المناجم بخوذاتهم متظاهرين موالين لروسيا في دونيتسك. ففي هذه المدينة الكبرى في شرق أوكرانيا يعتبر هؤلاء أبطالاً، ويرمزون إلى روح منطقة غارقة في أزمة اقتصادية تعتمد على روسيا.

وسواء في صناعة الفحم أو الفولاذ في دونيتسك، أو في مصانع التوربينات في خاركيف، لطالما اعتمد القلب الصناعي في شرق أوكرانيا على روسيا زبونه الرئيس.

وفي تحقيق لموقع «إيلاف» الالكتروني، قالت ليليا، ربة المنزل البالغة (27 سنة) بقلق: «روسيا تشتري منتجاتنا. مصانعنا ستغلق، لأنّ أحداً لن يحتاجها في أوروبا» في حال انقطاع العلاقات مع موسكو. وتابعت إن «منتجاتنا لا تملك قدرة تنافسية، ونصف مواطنينا سيخسرون وظائفهم».

خسارة وظائف ومصانع

وتتراوح مخاوف الناشطين قرب الحواجز في «جمهورية دونيتسك ذات السيادة» بين خسارة الوظائف وإغلاق المصانع والمناجم وابتلاع المصانع من طرف «رجال أعمال ألمان». وهذه الجمهورية أعلنها هذا الأسبوع ناشطون انفصاليون يريدون الحفاظ على العلاقات مع روسيا.

وعلى غرار غالبية المتظاهرين تذكرت كاترينا (51 عاماً)، التي تعمل في حضانة أطفال، الماضي بحنين عندما كان شرق أوكرانيا مبعث فخر صناعي في الاتحاد السوفياتي. وعند انهيار الاتحاد واستقلال أوكرانيا في 1991 ضربت المنطقة أزمة حادة. وأغلق عدد من المصانع، فيما جاهدت المنطقة للتأقلم مع النظام الرأسمالي.

لكن بعد أكثر من 20 عاماً، لا تبدو الإمكانات في المنطقة التي ينخرها الفساد واعدة على الإطلاق. وأضافت كاترينا: «كنا نعيش في ظروف أفضل في الحقبة السوفياتية. الآن الفساد متفش في كل مكان».

من هنا، ليس هناك تأييد لتصاعد التوتر مع روسيا في أعقاب تشكيل حكومة موالية لأوروبا في كييف، بعد الإطاحة بالنظام الموالي لروسيا برئاسة فيكتور يانوكوفيتش في أواخر شباط الفائت.

اكتفاء ذاتي

في كانون الثاني الماضي بلغت قيمة الصادرات الأوكرانية إلى روسيا 746 مليون دولار، والواردات 1.46 مليار دولار، بحسب أرقام الحكومة. وقال وزير الصناعة والتجارة الروسي دنيس منتوروف: «لا يعتمد بلدنا بشكل كبير على أي من منتجات أوكرانيا. في حال اتخاذ الطرف الأوكراني إجراءات مقيّدة، فإنّ شركاتنا قادرة تماماً على استبدال تلك السلع».

وأوقفت أوكرانيا تصدير المعدات العسكرية إلى روسيا بعد ضمّ موسكو شبه جزيرة القرم، وتمركز نحو 40 ألفاً من جنودها على الحدود الشرقية بحسب الحلف الأطلسي. وصرح رئيس شركة الدفاع الأوكرانية العملاقة أوكروبورونبروم لوري تيريتشنكو: «علاقاتنا مجمّدة حتى تهدئة النزاع».

وأضاف: «نعم سنسجل خسائر اقتصادية، لكن هل من المنطقي تجهيز جيش العدو؟» وأوضح وزير التنمية الاقتصادية الأوكراني بافلو شيريماتا قائلاً: «طالما نوجّه أسلحتنا إلى بعضنا البعض، فعلى الأرجح ليس الوقت مواتياً للتجارة».

أزمة تصريف

حتى الآن لم تصدر أرقام رسمية حول عدد الصناعات التي قطعت علاقاتها مع روسيا، لكن الخوف ملموس في الشرق. وصرح ألكسندر (32 سنة) العامل الفني في شركة طيران في خاركيف «رسمياً لم يقل أحد شيئاً. لكن مدراءنا طلبوا منا العمل قدر الإمكان بسبب احتمال عدم ورود طلبيات لاحقاً».

وتساءل: «في مصنعنا تذهب 70 أو حتى 80 في المئة من الطلبيات إلى روسيا. بالتالي، كيف يمكننا تجاهلها. من سيشتري إنتاجنا؟» ويتفق خبراء على القول «إنّ غالبية التكنولوجيات الأوكرانية التي توزّع في روسيا بالفعل، لن تهمّ الغرب. لكن البلاد قد تستغل الفرصة لتحديث صناعاتها».

واعتبر الخبير الاقتصادي في جامعة دونيتسك الوطنية أولكسي ريابشين أنه «ينبغي إعادة تدريب الناس على التحلي بروح المبادرة والتجديد كما ينبغي تحسين الإطار التشريعي».